المقدمـــــة :

تنبثق اهمية موضوع ((موقف الحلفاء من مسألة اعادة تسليح المانيا ١٩٤٩ – ١٩٥٥)) من امرين مهمين يتعلق الاول بالمانيا نفسها اذ يمثل الاول موقعها المهم الذي عدته الولايات المتحدة الأمريكية موقعاً ستراتيجياً يمثل حاجزاً مهماً بوجه المد الشيوعي الذي بات آنذاك يشكل خطراً كبيراً على القارة الاوربية بعد ان اوجد له مواطئ قدم في أوربا الشرقية والوسطى ، والأمر الثاني والذي تمثل بإمكانيات ألمانيا البشرية وكثرة مواردها الطبيعية وامكانياتها الصناعية لذ أخذت الولايات المتحدة الامريكية تفكر بصورة جدية ومن ثم تقترح اعادة تسليح المانيا لكي تكون حاجزا قويا إمام المد الشيوعي الذي عد أنداك خطرا على المصالح الأمريكية في القارة الأوربية ، مع محاولتها مراعاة طبيعة ردود الأفعال داخل الولايات المتحدة وخارجها لفكرة إعادة تسليح ألمانيا سيما الموقف الفرنسي المعارض لمثل هكذا فكرة .

وعلى الرغم من ذلك فقد اصطدمت الولايات المتحدة بمعارضة داخلية تمثلت بموقف وزارة الخارجية الامريكية الرافض الفكرة ، ومماطلة من جانب الاتحاد السوفيتي الذي اخذ يروج لمقترح اعادة توحيد المانيا .

لقد قسم الباحث دراسته هذه الى مقدمة وثلاث محاور وخاتمة ، المحور الاول كان عبارة عن لمحة تاريخية عن الخلاف حول المانيا ١٩٤٥-١٩٤٩ التي سبقت موضوع البحث ، بينما تناول المحور الثاني الخلاف بين الحلفاء وبدء التفكير في اعادة تسليح المانيا١٩٤٩-١٩٥٢، وتناول المحور الثالث تزايد المحاولات الامريكية لاعادة تسليح المانيا ١٩٥٣-١٩٥٥.

اما الخاتمة فقد تضمنت ابرز الاستنتاجات التي توصل اليها البحث .

لمحة تاريخية عن الخلاف حول ألمانيا ١٩٤٥ ـ ١٩٤٩ :

قام الحلفاء بعقد مؤتمرات عدّة كان الغرض منها التوصل الى اتفاق بين الحلفاء حول المانيا وكان من بين ابرز المؤتمرات التي عقدت هو مؤتمر يالطا Yalta Confernce الذي انعقد في المدة ما بين الرابع والحادي عشر من شباط عام ١٩٤٥ [١] الا ان ذلك المؤتمر لم يكلل بالنجاح حينها جدد الحلفاء محاولتهم التوصل الى حل بشأن القضية الالمانية ومحاولتهم حل القضايا العالقة ، فعقد مؤتمر لهم في بوتسدام Potsdam Confernce في المدة ما بين السابع عشر من تموز والثاني من اب ١٩٤٥ وبحضور رؤساء حكومات كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي وبريطانيا لتنسيق سياستهم تجاه المانيا ومعظم القضايا التي افرزتها حالة الحرب [٢] ومنها حدود المانيا مع بولندا ، وقضية التعويضات وغنائم الحرب وكيفية اقتسامها وقضية الممرات المائية [٣] .

وعلى الرغم من النقاشات الجادة والطويلة حول القضايا المذكورة سابقاً الا ان الحلفاء اتفقوا على بعض الامور واختلفوا في اخرى وقد صدر البيان الختامي عن المؤتمرين في الثاني من اب ١٩٤٥ تضمن عدداً من المقررات السياسية والاقتصادية كان في مقدمتها تأسيس مجلس وزراء خارجية يتألف من بريطانيا والاتحاد السوفيتي والصين وفرنسا والولايات المتحدة ، اما بشان ألمانيا فقد اقر الحلفاء مجموعتين من المقررات الاولى سياسية والثانية اقتصادية ، تضمنت الاولى نزع سلاح المانيا بشكل تام والسيطرة على كل الصناعات الالمانية التي يمكن ان تستخدم في الانتاج العسكري وحل جميع القوات البرية والبحرية والجوية والغستابو [٤] Gestapo والمواد الكيميائية والالات والمنتجات الاخرى ، و شدد الحلفاء أيضا على ان يكون الاقتصاد الالماني لا مركزياً [٥] .

لم يكن صدور البيان الختامي ومن ضمنه المقررات المذكورة يعني نهاية الخلافات بين الحلفاء اذ كانت هناك عراقيل اعترضت تطبيق مقررات المؤتمر المذكور ، فعلى سبيل المثال حاول الحلفاء اتباع سياسة كانت ترمي الى القيام باصلاحات جذرية للنظام السياسي في المانيا وبناء كيان جديد لها على اسس ديمقراطية سلمية ، ولتحقيق ذلك قاموا بحل جميع الوحدات الادارية الالمانية واناطوا مسؤولياتها لانفسهم ، الا انه لم يكن من السهل على الحلفاء ادارة دولة باكملها مثل المانيا ، لذا شرع القادة بالعمل كل من منطقة احتلاله ، وفضلا عن ذلك فان الحلفاء اختلفوا في تطبيق المقررات السابقة مما ادى الى تحطيم وافشال كل المساعي التي قاموا بها فيما بينهم لوضع سياسة واضحة تجاه المانيا ، وقد جرت بعد ذلك محاولات عديدة لحل الخلافات عبر وزراء خارجية دول

الحلفاء لم تثمر عنها نتائج ايجابية باستثناء بعض القضايا المحدودة ، كقضية مجرمي الحرب واجثاث النازية وتقديمهم للمحاكمة ، اما القضايا الجوهرية ، كقضية نزع سلاح المانيا ، وتطبيق المقررات السياسية والاقتصادية فقد بقيت بدون حل نهائي [٦] .

انعكست الاختلافات بين الحلفاء سيما بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي سلباً على المانيا الامر الذي ادى الى بروز ازمة برلين والتي جاءت كرد فعل سوفيتية للاجراءات الامريكية والبريطانية التي تضمنت دمج منطقتي احتلالها في منطقة واحدة اطلق عليها بيزونيا Bezonia واصدار عملة جديدة للمنطقة المذكورة [٧] .

ادى ذلك الى قيام السوفيت بتقديم ثلاث احتجاجات في السابع عشر من شباط والسادس من اذار والرابع عشر من نيسان ١٩٤٨ واتهموا فيها الدول الغربية بمخالفة الاتفاق الذي تم في مؤتمر بوتسدام وعارضوا مسألة قيام تلك الدول بمحادثات مستقلة حول شؤون المانيا ، وعملوا ايضا على خنق القطاعات الغربية في برلين متجاهلين كل الاتفاقيات المتعلقة بتسهيل حركة المرور في المدينة المذكورة ، وبالمقابل عمل الحلفاء الغربيون على اقامة جسر جوي لتمويل برلين وقد تمكنوا من خلاله افشال الحصار السوفيتي [٨] .

وفي أيلول ١٩٤٨ عقد المجلس البرلماني عن مناطق المانيا الغربية اذ تم اعداد اول مشروع للدستور ، وعرضه على قادة الحلفاء في الثامن من شباط ١٩٤٩ الا انهم لم يوافقوا عليه ، حينها دارت مفاوضات بين الطرفين ، الحلفاء الغربيين والالمان، انتهت في الثامن من ايار الى اصدار دستور جديد والذي عد حلاً وسطاً وبمقتضى هذا الدستور اصبحت المانيا الغربية جمهورية اتحادية متكونة من احد عشر إقليماً لكل اقليم دستوره الخاص ، وقد وافقت الاقاليم والحكام الثلاثة العسكريين على الدستور وجرت الانتخابات في الرابع عشر من آب ١٩٤٩ ، وفي الخامس عشر من الشهر نفسه انتخب الدكتور كونارد اديناور [٩] Konard Adenauer مستشاراً ، وفي آواخر أيلول عام ١٩٤٩ ، اصبحت المانيا الغربية مستقلة من جديد واتخذت بون عاصمة لها ، وقد ردّ الاتحاد السوفيتي على ذلك في السابع من تشرين اول ١٩٤٩ بأعلان انشاء جمهورية المانيا الديمقراطية في منطقة احتلاله ، ومنذ انشاء حلف شمال الاطلسي الناتو Nato في العام نفسه بدأ التفكير في اعادة تسليح المانيا الغربية مما أثار ردود فعل شديدة لدى الاتحاد السوفيتي الذي اخذ يمد نفوذه الى اوربا الشرقية وتأليف كتلة عسكرية خاضعة الى قيادته وقد خضعت له الدول تباعاً مثل بولونيا ورومانيا وبلغاريا وهنغاريا

وتشيكوسلوفاكيا سيما بعد الانقلاب الذي تم في براغ في الخامس والعشرين من شباط عام ١٩٤٨ [١٠]

.

الخلاف بين الحلفاء وبدء التفكير في اعادة تسليح المانيا ١٩٤٩-١٩٥٢ :

ادت الخلافات السابقة بين القوتين العظمتين الى بلورة ما يعرف بـ (الحرب الباردة) [١١] . وقد اصبحت المانيا منذ ذلك الوقت الميدان الرئيسي لها ، وبعد اتفاق دول الحلفاء على تقسيم المانيا وضم كل جزء الى معسكره والاتفاق ضمنياً بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي اضافة الى فرنسا وبريطانيا على ان الوحدة الالمانية من المسائل غير المرغوب فيها لانها ربما تؤدي الى احياء القومية الألمانية وعودة النشاط الاقتصادي الالماني [١٢] . اخذت هذه السياسة تتغير بين عامي ١٩٤٨ – ١٩٤٩ ، اذ بدأت مفاوضات حول اعادة تسليح جمهورية المانيا الغربية مع كبار الضباط الالمان حيث كانت وزارة الدفاع الامريكية تعتقد ان المانيا وحدها في اوربا الغربية قادرة على تجهيز جيشاً برياً ذا قوة ضاربة وانه لا يمكن تجهيز ٤٠ فرقة من الغرب ضد الاتحاد السوفيتي من دون اللجوء الى الموارد البشرية [١٣] والخيرات المتوافرة في المانيا ، و ابدى الضباط الالمان رغبتهم في اعادة التسليح ومنذ ذلك الوقت اخذ الامريكيون بالضغط على الالمان من خلال تهديدهم بوقف المعونات المرتبطة بمشروع مارشال [١٤] Marshal Plan سيما ان ادیناور بذل جهوداً مكثفة حول إعادة التسليح سيما انه منذ نهاية الاربعينات وبداية الخمسينات ، ظهر ارتباط وطيد بين مصالح الولايات الامريكية وجمهورية المانيا الغربية التي اصبحت حليفاً جديداً لها ، واخذ الأمريكيون على عاتقهم افراغ اتفاقات الحلفاء من مضمونها في الوقت الذي كان فيه ساسة بون مستعدين لتحويل المانيا الغربية الى إحدى القوى الأساسية لحلف شمال الاطلسي ، وكانت المخططات في نشر الروح العسكرية سبباً اولياً وهدفاً نهائياً لانشاء جمهورية المانيا الغربية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية من اجل المحافظة على قواتها العسكرية والبقاء في اوربا الغربية [١٥] ، الا ان سعي الولايات المتحدة لاعادة تسليح المانيا والعمل على تحقيق اهدافها السابقة جوبه ببعض العراقيل التي تمثلت بمواقف حلفاءها الغربيين آنذاك ، اذ انه على الرغم من ان هؤلاء استمروا في التوافق الولايات المتحدة الامريكية في معظم القضايا ، الا ان نقضية اعادة تسليح المانيا كانت لها خصوصية معينة سيما في نهاية الاربعينات وبداية الخمسينات اذ كان الموضوع المذكور اساس للخلاف مع حلفاء الولايات المتحدة الغربيين ، ووجد كليمنت اتلي [١٦] Clement Attly رئيس الوزراء البريطاني نفسه بين امرين سيما مع حزبه ، حزب العمال ، اذ عارض اعضاءه اليساريون

جهود واشنطن لتقوية دفاعات اوربا باقامة قيادة موحدة للناتو تتكون من جيش الماني من عشرة فرق كجزء من النظام الدفاعي الاوربي وعلى الرغم من ان اتلي تماشى مع الولايات المتحدة الامريكية في موقفها الا ان دعم حكومته لاعادة تسليح المانيا كان ضعيفاً ، وبقي الفرنسيون معارضين بصلابة للفكرة ، ونتيجة لذلك وافق الناتو في كانون الاول عام ١٩٤٩م على مفهوم القيادة الموحدة كما انه وافق من حيث المبدأ على مشاركة المانيا كجزء من قوة موحدة [١٧] .

و كانت دول اوربا ، وعلى وجه الخصوص فرنسا تخشى دائماً من تنامي قوة المانيا ، نظراً لقيام الاخيرة باجتياح فرنسا عدة مرات خلال عام ١٨٧١وخلال الحربين العالميتين ، ولذا سعت الى ايجاد نوع من التضامن بين دول اوربا الغربية لتحقيق التوازن بين قواتها وقوة المانيا وخير دليل على ذلك اقترح روبير شومان [١٨] Rober Schuman ، وزير خارجية فرنسا خطة عرفت بمشروع شومان في التاسع من ايار ١٩٥٠ والتي تضمنت انشاء اتحاد للفحم والصلب من ست دول هي فرنسا ، المانيا ، ايطاليا ، ودول البنيلوكس (بلجيكا ، هولندا ، لكسمبورغ) للعمل على ادماج الصناعتين الفرنسية والالمانية حتى لا تتمكن الاخيرة من استخدام صناعتها في الاغراض الحربية وبذلك يتم استبعاد فكرة الحرب بين الدولتين ، كما ان هذا المشروع يمنح فرنسا نوعاً من الاشراف على قوة المانيا وايجاد حالة من التوازن بين الدولتين ، ويمهد الطريق لانشاء اوربا الموحدة تحت زعامتها وبذلك تستعيد فرنسا مركزها الجيد في القارة الاوربية [١٩] واستقبلت الولايات المتحدة هذا الاقتراح بحرارة ، وانتقده الاتحاد الاتحاد السوفيتي بشدة ، وقامت بريطانيا بالمفاوضة بشأن المشروع المذكور وانتهت برفض المساهمة في الاعمال التحضيرية [٢٠] .

يلاحظ من خلال ما تقدم ان مخاوف فرنسا نابعة من كونها قريبة من المانيا والتي نالت منها في السابق الكثير نظراً لاجتياح الاخيرة لفرنسا اكثر من مرة لذلك فان فرنسا اخذت تعمل بكل ما بوسعها للحد من الخطر الالماني ، على خلاف الولايات المتحدة التي تبتعد نسبياً عن المانيا ، بالاضافة الى خروجها كقوة كبرى ،وهي لا تعتقد ان المانيا ستشكل خطراً كبيراً عليها وان الخطر السوفيتي آنذاك كان يمثل الخطر الحقيقي لها ولمصالحها في العالم على خلاف فرنسا التي ترى ان جارتها المانيا تمثل الشبح الخطير الذي يمثل اعظم خطر عليها في كل الاوقات .

وعلى الرغم من الاختلاف في المواقف بين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيون، الا ان الاولى اخذت تصر على اعادة تسليح المانيا من جديد خاصة بعد نشوب الحرب الكورية [٢١] عام

١٩٥٠ ، اذ تقدمت بمقترحات رسمية لاعادة تسليح المانيا وظهر ذلك على شكل طلب تقدم به دين اتشيسون [٢٢] Dean Achison وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية في اجتماع لحلف شمال الاطلسي في ايلول من العام ذاته والذي بيّن قائلا ً **" ان تسليح المانيا ضرورة حيوية يقتضيها الدفاع عن غرب اوربا "** [٢٣] وقد اقترحت الولايات المتحدة ما يعرف بمجموعة الدفاع الاوربية European Defence Communites وهي عبارة عن نظام امني متكامل مصمم لجعل اعادة تسليح المانيا امراً مقبولاً للفرنسيين ، وقد تباينت الاراء حول امكانية نجاح مجموعة الدفاع الاوربية او فشلها وقد وصفها ونستون تشرشل [٢٤] Winston Churchill بانها عبارة عن كومة جليدية طافية ، بينما عدّها صانعوا السياسة الأمريكية بانها العنصر الرئيس في ولادة اوربا والانتصار في الحرب الباردة ، و أخذت المؤسسة العسكرية الامريكية تمارس الضغوط على وزارة الخارجية لتغيير سياستها حول اعادة تسليح المانيا عندما طلبت رئاسة الاركان المشتركة التعليق في نهاية نيسان من العام نفسه على اعتراض مقترح من وزارة الخارجية ضد عسكرة شرطة المانيا الشرقية التي يقوم بها السوفيت لكي تكون نواة الجيش في المانيا الشرقية [٢٥] اذ اقترحت حينها رئاسة الاركان المشتركة على الادارة الامريكية ان تستفيد من الفرصة وتتخلى عن تعقيدات اعادة تسليح المانيا الغربية ، وقد لاقى الرأي المذكور تأييد لويس جونسون [٢٦] Louis A. Johnson وزير الدفاع الامريكي ورئاسة الأركان المشتركة التي اوصت ان على مجلس الامن القومي [٢٧] الاشارة الى وزارة الخارجية ان عليها ان تضع في الاعتبار تطبيق وممارسة الضغط السياسي من اجل التغلب على المعارضة الفرنسية [٢٨] .

اما هاري اس ترومان [٢٩] Harry S. Truman رئيس الولايات المتحدة الامريكية ، فانه لم يكن مرتاحاً من الاراء التي طرحها مجلس الامن القومي سيما عند ربطها مع برقية جون مكلوي (١٨٣٩ – ١٩٨٩) John Mecloy ، المفوض السامي في المانيا التي ذكر فيها ان البريطانيين كانوا يثيرون الالمان بمسألة اعادة التسليح منذ مؤتمر بوتسدام ولكن تبني العسكريين البريطانيين والامريكيين مسألة اعادة تسليح المانيا اخذت تلامس تفكيره بصورة واضحة فيما بعد مبيناً السبب الذي دفع بريطانيا الى طرح الموضوع هو تدمير وحدة اوربا الغربية بإخافتها الفرنسيين وكان يشارك ترومان بذلك هنري بايرود Henry Byroade المستشار الاول لدين اتيشسون في الشؤون الالمانية [٣٠] .

يبدو ان المؤسسة العسكرية الامريكية وبكل تشكيلاتها ادركت الوضع العسكري جيداً مدى القوة السوفيتية ، فضلا ان إدركت مدى الحاجة لاعادة تسليح المانيا بغض النظر عن الطريقة التي يتم فيها ذلك وهذا الامر هو الذي حفزها للسعي لممارسة الضغوط لاعادة التسليح في ظل الظروف الدولية والنشاط السوفيتي المتزايد آنذاك ، سيما في القارة الاوربية .

ونظراً للضغوط الكبيرة التي تعرض لها الفرنسيين من لدن الأمريكيين فان قضية التسليح تحولت من مسألة مرفوضة مطلقاً الى مسألة قابلة للنقاش من قبل الحكومة الفرنسية والجمعية الوطنية الفرنسية ، وبالفعل ففي الرابع والعشرين من تشرين الاول ١٩٥٠ ، القى رينيه بليفن [٣١] Rene Pleven رئيس الوزراء الفرنسي خطاباً في المجلس الوطني الفرنسي دعا فيه الى تكوين جيش اوربي مبني على المبادئ القومية ، وان كل المشاركين بمن فيهم فرنسا سيخصص جزء من قواتها للجيش الاوربي الذي سيشرف عليه تركيب سياسي يتكون من وزير الدفاع ومجلس اعلى من الوزراء ، وبرلمان اوربي لغرض ضمان الشخصية الاوربية لهذه القوة ، وان يكون ذلك على مستوى كتيبة [٣٢] .

لقد حظي المشروع المذكور بموافقة المجلس الوطني الفرنسي الذي صادق عليه بموافقة ٣٤٨ صوت امقابل رفض ٢٢٤ صوت لكنه اشترط على الحكومة بان لا تسمح بتكوين جيش الماني واركان المانية عامة [٣٣] .

يبدو من خلال ان مشروع بليفن كان محاولة لمنع تكوين جيش وطني الماني يؤدي الى احياء النظام العسكري السابق من جديد والذي من المحتمل جدا ان يهدد امن فرنسا خاصةً والامن الاوربي عامة ، كما انه محاولة لتأخير أي قرار او مشروع حول اعادة تسليح المانيا في المستقبل القريب بالشكل الذي لا يكون محبذاً سواء من الحكومة الفرنسية ولا في المجلس الوطني الفرنسي .

ولم يغفل الامريكيون ذلك ، وفي العام نفسه قدم دين اتيشيسون برسالة الى روبير شومان يخبره فيها ان المقترح الفرنسي غير مقبول من الولايات المتحدة الامريكية ،لانه يعني تأجيل اعادة تسليح المانيا الى لمده طويلة جداً، علاوة على انه اعتقد ان الالمان من جانبهم لن يقبلوا الانضمام الى جيش اوربي يكونون فيه اقل شأناً من غيرهم ، ازدادت المعارضة للمشروع الفرنسي ورأو فيه عدم ملائمته لاعادة تسليح المانيا ، عبر البريطانيون عن رأيهم مبينين أنه لا يوجد خبير عسكري يمكنه ان

يرى ان الخطة مقنعة وحسب تصريح ايمانويل شنويل Emanuel Shinwell وزير الدفاع البريطاني الذي كان يرى بان مشروع بليفن **" سيثير الضحك والاستهزاء لدى الاتحاد السوفيتي "** [٣٤] .

أما بشان موقف الرأي العام الالماني من مسألة التسليح ، فأنه لم يكن مباليا ً لاعادة تسليح بلاده بسبب المعانات الكبيرة والخسائر المادية والعسكرية التي تكبدتها المانيا من جراء التسليح وبناء الجيوش الكبيرة التي انفق عليها اموالا ً طائلة وقد دمرت من جراء الحرب [٣٥] .

ونظرا ً للتعقيدات التي طرأت على القضية الالمانية فيما يتعلق باعادة تسليح المانيا الغربية ، فقد عقد الحلفاء الغربيين اجتماعا ً في فرنسا في عام ١٩٥١ ، وخلال الاجتماع المذكور وجه ادیناور مفاوضيه ان يخففوا من حدة موقفهم فيما لو ان القوى الغربية اظهرت أي اهتمام حقيقي في التوصل الى حل وسط ، اما البريطانيون فكانت لديهم نية بإطالة أمد المفاوضات مع الالمان لاطول مدة ممكنة ، اما اتيشيسون فقد رحب باي تقدم في اجتماع بطرسبورغ اكثر من الفرنسيين او البريطانيين الا انه لم يكن راغبا ً في تقديم تنازلات مهمة للالمان من خلال اعطاءه الانطباع بان اعادة تسليح المانيا لم تعد قضية طارئة جدا ً ومستعجلة للولايات المتحدة الامريكية [٣٦] .

يبدو ان اجتماع فرنسا كان اجتماعاً أوليا وتمهيدياً نظرا ً لعدم طرح امور تفصيلية فيه لذلك عقد اجتماع آخر في العاصمة الفرنسية في تشرين الثاني من العام نفسه تناول فيه المجتمعون ، الحلفاء الغربيون والالمان ، اهم المبادئ الرئيسية حول مستقبل التحالف الغربي وألمانيا الغربية ، و تناولت المفاوضات في باريس مسألة الجيش الاوربي وكانت غير مثمرة ايضا ً ، إما الألمان لم يقدموا أي تنازلات فيما يتعلق بالادارة الاوربية الموحدة في مشروع بليفن مقابل تسليحهم ، وقد انتقد هيرف الفاند Herve Alphand رئيس الوفد الفرنسي في الاجتماع المذكور ذلك كونه غير مقبول لعدم تماشيه مع مفهوم جيش اوربي موحد وانه بيّن ان مقترحات الالمان سينتج عنها تشكيل ائتلاف تقليدي للقوات الوطنية المستقلة وليس جيش اوربي قومي وبخصوص الالمان فأنهم اوضحوا انهم لا يستطيعون تقديم اقتراحات ومشاريع جديدة ألا بعد إجراء الانتخابات الألمانية [٣٧] .

وبذلك فقد انفضّ اجتماع باريس دون التوصل الى حل يرضي جميع الاطراف ويعود السبب الى محاولة كل طرف من اطراف الخلاف تمرير آراءه ومقترحاته على الإطراف الأخرى من دون مراعاة الوضع العام المتعلق بالازمة .

وفي العاشر من آذار ١٩٥٢ قدمت الحكومة السوفيتية مسودة معاهدة السلام مع المانيا والتي جاء فيها ان سبع سنوات مضت على انتهاء الحرب مع المانيا ، ولم يوقع معها معاهدة سلام . هذا واحتوت مسودة المعاهدة المذكورة على بنود سياسية واقتصادية وعسكرية ، وبشأن موضوع البحث ،احتوت مسودة المعاهدة السوفيتية على مقترح أن ألمانيا سوف تمتلك قوات عسكرية وجوية وبحرية وان تلك القوات ستكون ضرورية للدفاع عنها [٣٨] .

وردت الولايات المتحدة الامريكية على المسودة السوفيتية بتاريخ الخامس والعشرين من آذار من العام نفسه اشترطت فيها اقامة الانتخابات الالمانية قبل البدء بمناقشة معاهدة السلام المذكورة ، فضلا عن أنها بينت ان المسودة المذكورة تمنح المانيا حق امتلاك قوات بحرية وبرية وجوية ، لكنها بنفس الوقت لم تدل على منحها الحرية في علاقاتها مع البلدان الاخرى [٣٩] .

وفي التاسع من نيسان من العام نفسه بعث السوفيت بمذكرة الى الولايات المتحدة مفادها ان مسودة معاهدة السلام السوفيتية مع المانيا احتوت على عدة امور تصب في مصلحة السلام في اوربا ، وهي ضرورية للحلفاء والوحدة الالمانية ، ومشابهة ايضا في جوهرها لمعاهدة السلام مع اليابان،علاوة على انها تمنح نفس الحقوق التي تجعلها مساوية لحكومات الدول الاخرى ، واضافوا بانهم ، اي السوفيت ، كانوا يخشون من تشكيل قوات وطنية المانية كبيرة من الممكن ان تؤدي الى افساد عملية السلام ، وتضر بمصلحة الشعب الالماني ، وتقود الى احياء النازية الألمانية وإشعال نار حرب عالمية ثالثة [٤٠] .

وردت الولايات المتحدة على المذكرة السوفيتية المذكورة في الثالث عشر من آيار ١٩٥٢ واوضحت فيها بأنها ترغب في إجراء الانتخابات الألمانية ، ومن ثم تبدأ بالعمل على توقيع معاهدة السلام مع المانيا ، و أضافت الى انها مستعدة لفتح باب المفاوضات مع الاتحاد السوفيتي وفق ما تقدم اشترطت على الاخير تجنب المعوقات التي كانت السبب في فشل المفاوضات السابقة حتى تتمكن الحكومات الاربعة من التوصل الى حل بشأن مسألة المانيا واعادة تسليحها [٤١] .

وبهدا البخصوص الموضوع نفسه فقد عبر دين اتيشيسون عن رأيه حول مسألة التفاوض مع الاتحاد السوفيتي ، اذ اعتقد ان موضوع دمج المانيا الغربية مع مجموعة الدفاع الاوربية والمؤسسات الاخرى لم تكن ورقة تفاوض يمكن خسارتها من اجل تنازلات سوفيتية فيما يتعلق بالمانيا بعد ان تم رفض فكرة جيش الماني وطني باعتباره خطراً حتى ضمن اطار التحالف الغربي ، واضاف ان

المشروع السوفيتي ويقصد به اعادة توحيد المانيا [٤٢] يمثل من وجهة نظر اتيشسون ، خطوة للوراء ربما تهدد بظهور حقبة جديدة في اوربا لن تكون فيها العلاقات الدولية مبنية على النزاع وعدم الثقة واكد بان تناول مسألة دمج المانيا الغربية مع مجموعة الدفاع الاوربية وتشكيل جيش وطني يرافقه انسحاب متبادل للقوات لا تعد فرصة جيدة للقوى الاوربية [٤٣] .

وفي السابع والعشرين من آيار ١٩٥٢ وقعت حكومات الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا وايرلندا الشمالية والمانيا الغربية اتفاقية تتعلق باقامة علاقات جديدة مع المانيا الغربية ، فضلا عن اتفاقية أخرى حول مجموعة الدفاع الاوربية وايضاً اتفاقية للفحم والفولاذ التي عدت الاساس للوحدة الاوربية وهذه كان من المؤمل ان تحد من الخلافات وتمنع أي اعتداء عسكري بين الامم الاوربية [٤٤] .

اما الاتحاد السوفيتي فقد بعث بمذكرة الى الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الغربيون في الثالث والعشرين من آب ١٩٥٢ بيّن فيها ان الاتفاقات السابقة سوف تعمل على احياء العسكرة الالمانية وتكوين جيش الماني وهذا لن يصب في " مصلحة الشعب الالماني " [٤٥] .

يبدو من خلال ما تقدم ان الاراء والمقترحات والافكار التي قدمتها دول الحلفاء عبرت عن مصالح تلك الدول ولم تعبر في حقيقتها عن مصلحة المانيا .

تزايد المحاولات الامريكية لاعادة تسليح المانيا ١٩٥٣-١٩٥٥:

في الخامس من آذار ١٩٥٣ توفي ستالين Stalin وقد اثار ذلك دالاس الذي اعتقد ان هذا الحدث ربما يؤثر على مسألة التوقيع على معاهدة مجموعة الدفاع الاوربي التي عدّها اكثر اهمية من التسوية مع السوفيت ، الذين اخذوا بقيادتهم الجديدة المتمثلة بـ جورجي مالينكوف G. Malenkov بالتلميح لغرض الوصول الى تسوية من خلال عرضه التخلي عن المانيا الشرقية الا ان ذلك لم يلاقي القبول حينها اعتقد بعض الخبراء ان ادارة الرئيس الأمريكي إيزنهاور ربما فوتت فرصة حقيقية لاعادة توحيد المانيا سيما كانت لديه افكار تنم عن شجاعة فيما يتعلق بالمانيا ، على خلاف دالاس الذي كان غير راغب في عمل أي شيء من شأنه ان يعرض المصادقة على معاهدة مجموعة الدفاع الاوربية

للخطر ، بغض النظر عن رغبة القيادة السوفيتية الجديدة التي تمتلك رغبة توافقية اكثر من الغرب ، الا ان دالاس كان مقتنعاً تماماً بأن أي مفاوضات مطولة مع السوفيت قد تكون ضد مصلحة مجموعة الدفاع الاوربية [٤٦] .

وبهدا الشأن دعا ادیناور لإجراء مباحثات بين القوى الاربعة لغرض الوصول الى تسوية بشأن المانيا ، لكن دعوته تلك اصبحت السبب الرئيس لممانعة الفرنسيين لاحداث أي تقدم في موضوع المصادقة على معاهدة مجموعة الدفاع الاوربية اذ كان جورج بيدو [٤٧] Georges Bidault وزير الخارجية الفرنسية معارضاً لمحادثات القوى الاربعة واعرب مبيناً أنه من المستحيل ان يصوت الفرنسيين على المصادقة على المعاهدة المذكورة وخلال اجتماعه مع الامريكيين والبريطانيين في تموز ١٩٥٣ رفض بيدو الموافقة على الاراء الامريكية والبريطانية وانه لم يتأثر بخطابات دالاس المثيرة للعواطف حول معاهدة مجموعة الدفاع الاوربية او تحذيراته إن أوربا ستعود إلى العصور المظلمة [٤٨] .

هذا وقد اثار الموقف الفرنسي السابق الذكر الحكومة الامريكية فأخذ دالاس يهدد باعادة تقويم الاستراتيجية الامريكية في منطقة غرب اوربا ، فيما اذا اخفقت فرنسا في ايجاد حل لازمة مجموعة الدفاع الاوربي التي تسببت فيها ، وكان تهديد دالاس يعني احد امرين ، اما الاقدام على تسليح المانيا الغربية دون موافقة فرنسا ، او ان تسحب امريكا قواتها من اوربا وتعتمد في الدفاع عن امن القارة الاوربية على القوة البحرية والجوية الامريكية [٤٩] .

وعلى الرغم مما تقدم فان دالاس بقي غير راغب في دعم أي تغيير رئيس في المسار ، كما انه لم يرغب في قبول طلب وزير الدفاع بان تصر الولايات على الدول المعنية وتخبرها بان شهر كانون الثاني ١٩٥٤ سيكون الموعد النهائي للمصادقة على مجموعة الدفاع الاوربية ، عد ذلك بمثابة كارثة ستدمر امكانية الوصول الى اوربا موحدة ، فضلا عن رفض ايضاً فكرة ان تبدأ الولايات المتحدة الامريكية باعداد الارضية لاعادة تسليح المانيا وعدّها ضرراً سيلحق بالفرنسيين المؤيدين لمعاهدة الدفاع الاوربية ، وخلال ذلك قدمت كل من المانيا الغربية وبلجيكا مقترحاً تضمن تشكيل منطقة واسعة منزوعة السلاح في وسط اوربا تنسحب منها كل القوات الامريكية والبريطانية والسوفيتية والفرنسية ، ويسمح لقوات مجموعة الدفاع الاوربية بالحلول محلها سيما في الجزء الشرقي من المانيا ، الا ان المقترح المذكور لم يلق القبول من معظم الاطراف المعنية ، هذا و حاول

البريطانيون ممارسة نوع من الضغط على الفرنسيين اذ اخبر تشرشل الفرنسيين بانهم ان لم يصادقوا على مجموعة الدفاع الاوربية خلال شهرين ، سيكون من الضروري اعادة تسليح المانيا ضمن الناتو ، اما ايزنهاور فكان اكثر تجاوباً مع مخاوف الفرنسيين لأنه كان يشك في مسألة اعادة تسليح المانيا ضمن الناتو ، أما بشان رأي بيدو فأنه اعرب مبيناً ان تموقع القوات الامريكية والبريطانية في اوربا يجب ان يمثل نسبة حاسمة من اجمالي القوات ولها علاقة متناسبة وواضحة مع القوات الالمانية ، اما دالاس فقد تبنى خطة اعادة التقييم في الناتو في الرابع عشر من كانون الاول ١٩٥٣ ، اذ طرح قضية انسحاب امريكي فيما لو ان كل من فرنسا والمانيا لا تستطيعان دفن خصامهاالتاريخي ويسيران للامام تجاه اشكال كاملة ومنظمة نحو الوحدة [٥٠] .

ومن خلال ما تقدم يبدو ان دالاس اراد ان يلفت انتباه كل من المانيا وفرنسا الى ان مسألة بقاء القوات الامريكية في اوربا بات مقترناً بالمصادقة على معاهدة الدفاع الاوربية وهذا لن يتم الا في حالة اتفاق المانيا وفرنسا وترك الخلاف بينها وفتح صفحة جديدة من العلاقات مبنية على الاحترام والثقة المتبادلة ويلاحظ ايضا انه ارسل تهديداً مبطناً تضمن رفع يد الولايات المتحدة الامريكية من اوربا في حال استمرار الجانبين سيما فرنسا على موقفها المذكور .

وبحلول عام ١٩٥٤ ظلت جهود كل من دالاس وايزنهاور مكرسة لغرض المصادقة على معاهدة مجموعة الدفاع الاوربية ، واتفقا على عقد مؤتمر للقوى الاربعة في برلين وكان الهدف منه اقناع الشعب الفرنسي بان الاتحاد السوفيتي ليس لديه مقترحات مقبولة فيما يتعلق بالمانيا [٥١] .

يظهر مما تقدم ان دالاس وايزنهاور حاولا ازالة عقبة كبيرة في طريق المصادقة على معاهدة الدفاع الاوربية واعادة تسليح المانيا من خلال انهاء كل بذرة امل تتعلق بقبول مقترح سوفيتي لا ينسجم مع اراء وافكار الولايات المتحدة الامريكية ، واخذ ايزنهاو يحاول جعل فرنسا تنزل عند رغبة الامريكيين بدلاً من العيش في وهم المقترحات السوفيتية .

وعد السوفيت توقيع معاهدة السلام مع المانيا ، الحل الامثل وهو اساس السلام في اوربا . وهو ايضاً الحل النهائي للمشاكل الناجمة من الحرب العالمية الثانية واعتداء هتلر على جيرانه سيما فرنسا [٥٢] .

اما بشان رأي بيدو مما تقدم فلم تكن لديه الرغبة في التماشي مع السوفيت حول المسائل الاوربية الامر الذي اعطى انطباعاً جيداً لدى دالاس والمسؤولين الامريكيين الاخرين ، فعلى سبيل المثال فان ليفنغستون ميرجنت (٥٣) Livingston T. Merchant عدّ بيدو الشخص الفرنسي البارز الذي يريد المصادقة على المعاهدة المذكورة باسرع ما يمكن ، اذ انه اراد الاستمرار في الوقت نفسه بالحرب الهندو – صينية (٥٤) ، الى نهايتها الناجحة ، علاوة على ان بيدو ابلغ دالاس بان التأكيدات الامريكية حول التزام قواتها مستقبلاً يعد اساسياً وضرورياً للمصادقة الفرنسية على معاهدة مجموعة الدفاع الاوربية ، وعلى الرغم من ان دالاس كان متعاطفاً نوعاً ما مع رغبات الفرنسيين الا ان ايزنهاور كان منزعجاً في الوقت نفسه من الرغبات الفرنسية مع ضرورة الاستمرار في منحهم التأكيدات اللازمة ، وفي اجتماع مجلس الامن القومي المنعقد في اذار من العام نفسه دافع ايزنهاور عن منح التأكيدات التي تضمن امن الفرنسيين امام اعضاء ادارته بما فيهم تشارلس ولسن Charles Wilson(١٩٣٣ – ٢٠١٠)وهو ضابط في البحرية الامريكية وجورج همفري George Humphrey (١٨٩٥ – ١٩٧٥) وزير المالية اللذان اعتقدا ان ترضية الفرنسيين ستدمر رغبته في نشر القوات الامريكية الا ان ايزنهاور رفض نصيحتهم بوجوب تهديد فرنسا بانسحاب القوات الأمريكية في حال رفض الفرنسيين المصادقة على معاهدة مجموعة الدفاع الاوربية (٥٥) .

يظهر ان الساسة الأمريكيون اغفلوا نقطة مهمة وهي في حال الالحاح بممارسة الضغط على الفرنسيين ، في ظل وجود تعقيدات كبيرة تقف حجر عثرة في طريق التوصل الى حل نهائي ، من الممكن ان يؤدي ذلك الى وضع الفرنسيين في احضان السوفيت وهذا بطبيعة الحال يعد امراً خطيراً وغير محبذاً للامريكيين . سيما في ظل وجود موقف فرنسي منقسم فيما يتعلق باعادة تسليح المانيا والمصادقة على معاهدة مجموعة الدفاع الاوربية ، فعلى سبيل المثال كان الديغوليون غير ميالين لتصديق أي تصريحات امريكية فيما يتعلق بادامة القوات الامريكية ،وعدوا المعاهدة خطراً على فرنسا، بينما كان الاشتراكيون مقتنعين بالتأكيدات والضمانات الأمريكية والبريطانية (٥٦) .

اخذت الامور تسير من سيء الى اسوأ فيما يتعلق بالقضية الالمانية والمصادقة على معاهدة مجموعة الدفاع الاوربية ومسألة تسليح المانيا ، فبعد سقوط حكومة جوزيف لانيل (٥٧) J - Laniel في فرنسا تعقدت الامور اكثر ، لكن أيزنهاور ودالاس لم يعترفا بسوء الامور، و أخبر ايزنهاور مجلس الامن القومي في نيسان من العام نفسه بأنه سيدعم المعاهدة المذكورة طالما ان هناك خيط من الامل ، اما البريطانيون فقد عدوها ميتة بعد تسلم بيير منيدي فرانس (٥٨) Pierre M. France

السلطة ثانية ً ، وكان هذا غير مقتنع تماماً بالمعاهدة المذكورة ، فضلا عن انه كان يرى ان فرنسا منقسمة ولا تستطيع قبول او رفض المعاهدة [٥٩] .

وخلال صيف عام ١٩٥٤، رفض دالاس اجراء أي تغييرات على معاهدة الدفاع الاوربية ، مبيناً ان المعاهدة من الممكن تمريرها على المجلس الوطني الفرنسي ، على حد قوله ، حتى ولو باغلبية صوت واحد فقط وفي الوقت نفسه حث منيدي فرانس على تجنب أي تغييرات في المعاهدة وبتشجيع كامل من الولايات المتحدة رفض الاعضاء الآخرين اجراء أي تغييرات على المعاهدة المذكورة ، وبالفعل قدم منيدي فرانس المعاهدة الى المجلس الوطني الا انها وصلت الى نهاية غير مرضيه بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ، اذ صوت المجلس الوطني المذكور في الثلاثين من آب ١٩٥٤ ضد المعاهدة بـ ٣١٩ مقابل ٢١٦ صوت مؤيدا لها[٦٠] .

وفي الثالث من تشرين الاول من العام نفسه عقد اجتماع في لندن وشاركت فيه كل من المانيا الغربية وايطاليا ولوكسمبرغ وايرلندا الشمالية علاوة على دول الحلفاء الغربيين الثلاث وتناولوا مواضيع مهة اهمها الامن ، وتطوير المنظمة الاوربية . اما بشان ألمانيا أعلنت الدول الغربية الثلاث بان سياستها انذاك ترمي الى انهاء نظام الاحتلال في المانيا الغربية ، وستعقد اتفاقية عامة تنظم العلاقات بينها وبين المانيا الغربية في المستقبل ، وجعل المانيا بموجبها بلد حر ديمقراطي وتتم دعوة كل من المانيا وايطاليا للانضمام الى معاهدة بروكسل [٦١] Treaty of Brussels الامر الذي سيزيد من قوة المعاهدة المذكورة ويكون حافزاً قوياً للوحدة الاوربية على ان يكون موضوع تسليح المانيا مرتبط بموضوع الامن الاوربي ، وان القوات الامنية ستدافع اذا اقتضى الامر عن العالم الحر ، هذا و أعلنت ألمانيا الغربية من جانبها على موافقتها على ما تقدم وان سياستها ستصب في تطبيق مبادئ الامم المتحدة ، كما ابدت موافقتها على الدخول لحلف شمال الاطلسي ومعاهدة بروكسل ، وكذلك على عدم استخدام قواتها في توحيد المانيا [٦٢] .

وبموجب ما تقدم فقد انتهى الاحتلال الثلاثي لالمانيا الغربية ، واصبحت دولة ذات سيادة ، ونقلت مسؤولية القوات المحتلة الى الالمان وبدء العمل على إعادة تسليح المانيا من خلال السماح لها بتكوين قوات تعدادها نصف مليون جندي وبقاء ١٣٥٠ طائرة وبعض الوحدات البحرية الصغيرة تحت قيادة الناتو [٦٣] ، و أصبح ذلك ساري المفعول اعتباراً من ايار ١٩٥٥ ، اذ منحت المانيا الغربية سيادتها الكاملة ، وبعد يومين من ذلك ادان الاتحاد السوفيتي الاتفاقات المذكورة ، وفي الرابع

عشر من الشهر نفسه أعلن عن إنشاء حلف وأرشو [٦٤] من دول اوربا الشرقية والوسطى التي كانت تدور في فلكه رداً على الاتفاقية المذكورة ، وقام السوفيت بمنح حقوق السيادة لجمهورية المانيا الشرقية ، وأعلنوا أيضاً ان الحلفاء الغربيون هم الذين قاموا بخرق اتفاقية بوتسدام ،هذا واعترفت معظم دول العالم بحكومة المانيا الغربية ، في حين لم تعترف بحكومة المانيا الشرقية سوى الكتلة الشيوعية فقط [٦٥].